

عليه الله سبحانه في حكم من احكام الشرع **واما** منها النية وهي اعادة الصلوة
وشرطها ان يهبط قلبه اى صلوة يصليها بحيث لو سئل لا يمكنه ان يعيب على البرية من
غير تفكير وان لم يقدر على ان يعيب الا بتأمل لم يجز هكذا روى عن محمد بن سلمة واللفظ
او كلفه لفظ النية سنة لا عمارة به فصححة الشرع لانه كلام فان فعله ليخرج مع
عمية قلبه فهو حسن وللقدرى ينوي صل الصلوة للنفرد ومما عدا امامه ايضا او
الاقتداء به اى الامام او نحو ذلك كالانتماء لانه الفادى يصدق من امامه فلا بد من التمثل
ولو نوى الاقتداء ولم يعين الصلوة لا يجوز وفيما يجوز ولو نوى صلوة الامام ولم
يعلم انه في اى صلوة في الظاهر او لم يجز اجزائه لوجودية الدخول في صلوة غيره خلاف
ما لو نوى الاقتداء به ولم ينو صلوة الامام لكنه نوى الظاهر فاذا هي الجملة لان اختلاف
الذين يمنع الاقتداء ولو لم ينو الاقتداء لكنه نوى صلوة الامام او فرض الامام
لا يصح اقتداءه ان ينوي فرض الامام مقتديا به او ينوي الشرع في صلواته وقيل
لا يكون مقتديا بنية الشرع وقيل اذا التزم بتكليف الامام كغيره يجوز ويكون مقتديا
به والاحسن ان يقول بنوي ان اصلاح الامم ولو نوى الجمعة ولم ينو الاقتداء قال بعضهم
يجوز لان الجمعة لا يكون الا مع الامام ولو نوى الاقتداء به ونوى الظاهر والجمعة جميعا
قال بعضهم يجوز ويخرج بنية الجمعة بحكم الاقتداء ولو نوى الاقتداء به ولم يخطب بها له
انزى يرد ويرى وجاز وكذا النوى الاقتداء به وهو يرى انه زبر فاذا هو عمر ولان العمرة
لنوى خلاف ما لو نوى الاقتداء بزبر فاذا هو عمر وكما في الصوم اذا نوى قضاء صوم
لم يفسد اذا صوم عليه صوم اخر ولو كان المقدرى يرى شخص الامام فقال اقتديت بهذا الامام
الذي هو عبد الله فظهر انه جعفر جاز وكذا النوى في اذ كان للرى شخص الامام اقتديت

بالامام

بالامام الذي هو قاييم في الحراب الذي هو عبد الله فاذا هو جعفر لان جعفر يعرف
بالاشارة فلفظ التسمية واما الامام والمنفرد فلا بد من ان ينوي في الفرع الوقت
او ظهر الوقت لان الفريض متسوعة مشروعة في الوقت فلا بد من التعيين وان
نوى الظاهر ولم ينو ظهر الوقت قيل لا يجوز به لانه ربما يكون عليه ظهر فانية وقيل
يجزى لان ظهر الوقت مشروع الوقت وانه اصل والفاضية عارضة الوقت ومطلق
الاسم ينفي في الاصل دون العارض بتميزه بقدر البدل مع غيره من التقدير والظن
يكفيه مطلق بنية الصلوة وكذا في التراجع وسائر السن على ما في العامة من ان يخاف
والاحوط ان ينوي التراجع او سنة الوقت او قيام الليل وفي سائر الدين ينوي السنة
ليكونا بعد ذلك في وقت واحد هذا هو التراجع مقتديا لمن يصلي مكتوبة او من
او نافلة قيل يصح الاقتداء به في التراجع والاصل لانه لا يصح لانه مكتوب وهو مخالف
لعمل السنة ولو اقتدى به يصح التبع الا في عيب التسمية الثانية فالصحيح
انه يجوز لان الصلوة متحدة ونية الاو والثانية لفظا لا يرى انه لو اقتدى في
الركعتين بعد الظاهر عن يصح الا ربع قبل الظاهر جاز فهذا يجوز ولا حوطه مقارنة
النية للتكبير بل انما فيها ما يوجب منع الاتصال وان فيه ما عليه اى النية على التكبير
ان لم يتصل بقاطع وهو على اليلية بالصلوة حتى لو نوى عند الضوء انه يصلي الظلم
او الصوم ويستغفر بعد عالى حسن الصلوة روى عن محمد انه يجوز بخلاف ما لو اقتدى به
ولا عبرة بالنية المتأخرة عند التكبير فظاهر رواية خلاف ذلك حتى قيل عاقبه يجوز الى
الثاء وقيل لا تتعد وقيل ان يرفع وقيل ان يرفع وقيل ان يرفع **والسادس**
منها تكبير الاحرام ويقع الاقتداء بالتكبير اى يقول الله اكبر والتمليل اى يقول لا اله